



الموضوع

دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة:
مؤسسة سونلغاز - بسكرة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

شحتاني عبد العالي

من إعداد:

- مناني وليد
- قبوز ميلود

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	قطاف عقبة	استاذ محاضر ب	رئيسا	جامعة بسكرة
2	شحتاني عبد العالي	استاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
3	محدة ناصر	استاذ محاضر ب	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له
طريقا إلى الجنة

رواه مسلم



اهداء 01

الى من لا يمكن للكلمات ان تفي بفضلها الى الوالدين الى العائلة
الكريمة

الى جميع الاصدقاء خاصة برجوح ابتسام و زملاء الدراسة خاصة
بوشارب زينب

الى كل اساتذة دفعتنا الاعزاء خاصة الدكتور احمد قايد نورالدين
نهدي عملنا المتواضع و الذي نتمنى ان يضيف شيئا جديدا الى هذا
القطاع

و نسال الله سداد الخطى و التوفيق

اهداء 02

الى من لا يمكن للكلمات ان تفي بفضلها الى الوالدين الى العائلة
الكريمة الى الزوجة الفاضلة الى بناتي
الى جميع الاصدقاء و زملاء الدراسة
الى كل اساتذة دفتنا الاعزاء
نهدي عملنا المتواضع و الذي نتمنى ان يضيف شيئاً جديداً الى هذا
القطاع
و نسال الله سداد الخطى و التوفيق

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين لإعانتة لنا حمدا كبيرا طيبا مباركا فيه على منه
وفضله لإتمام هذا العمل وإننا نسأله التوفيق والسداد
في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى
مثلنا الذي نعتر به كثيرا الأستاذ " شحتاني عبد العالي " الذي أشرف
على هذا العمل المتواضع والذي لم يبخل يوما بتوجيهاته وإرشاداته ، فله
منا أسى عبارات التقدير والاحترام .
كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا بالكلية و زملائنا في الدفعة.
وفي الأخير نسال الله التوفيق والمنفعة لنا جميعا.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التشخيص المالي الذي يعد من أهم الأدوات الضرورية لصياغة الاستراتيجية العامة لمؤسسة، فيعتبر احد الدعائم التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط، ويسمح أيضا استغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية و منتظمة، ورسم معالم الاستراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تبني إستراتيجية مالية فعالة، تضمن بها التسيير الجيد لأموالها بما يكفل تدعيم المشاريع الاستثمارية. ولقد توصلت الدراسة الى ان التشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وأن أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية من اجل اتخاذ القرارات وتحقيق الاهداف، وهذا ما تم التركيز عليه في الجزء التطبيقي من هذا البحث في المؤسسة الوطنية سونلغاز. الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي، الإستراتيجية المالية، أدوات التشخيص المالي، تحليل.

Résumé :

Cette étude vise le diagnostic financier, qui est l'un des outils les plus importants pour la formulation de la stratégie globale de l'entreprise, qui est l'un des fondements sur lesquels l'entreprise s'appuie pour faire court-circuiter et à moyen terme, et permet également l'utilisation rationnelle et régulière des ressources financières, et la mise en place de la stratégie que l'entreprise devrait adopter une stratégie financière efficace. Il veille à ce que ses fonds soient bien gérés pour s'assurer que les projets d'investissement sont appuyés.

L'étude a conclu que le diagnostic financier joue un rôle majeur dans la situation financière de l'Institution économique et que les outils de diagnostic financier aident à analyser et évaluer la situation financière de la Fondation économique pour la décision-l'établissement et la réalisation des objectifs ,Cela est souligné dans la partie appliquée de cette recherche à l'Entreprise National des Industries Electroménager.

Mots clés : Diagnostic financier, stratégie financière, outils de diagnostic financier, analyse.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
ا	البسمة
ب	اهداء (1)
ج	اهداء (2)
د	شكر و عرفان
هـ	الملخص
و-ز	الفهرس
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الاشكال
1	مقدمة
الفصل الاول: استخدامات التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية	
7	تمهيد
8	المبحث الاول: مدخل الى التشخيص المالي
8	المطلب الاول: ماهية التشخيص المالي
12	المطلب الثاني: ماهية التشخيص المالي
18	المطلب الثالث: معايير التشخيص المالي ونتائجه
19	المبحث الثاني: مدخل الى تقييم الاداء
19	المطلب الاول: ماهية تقييم الاداء
22	المطلب الثاني: ماهية تقييم الاداء المالي
23	المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
26	المبحث الثالث: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء
26	المطلب الاول: الميزانية المالية
34	المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية
39	المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي بواسطة المؤشرات المالية
44	خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة	

47	تمهيد
48	المبحث الاول: العرض العام للمؤسسة محل الدراسة والاطار المنهجي
48	المطلب الاول: لمحة تاريخية عن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
48	المطلب الثاني: مهام مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
49	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
56	المبحث الثاني تحليل ميزانية مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة
56	المطلب الاول: اعداد الميزانية المالية
59	المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة
60	المبحث الثالث: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية
60	المطلب الاول: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية
62	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية
64	خلاصة الفصل الثاني
66	الخاتمة
69-68	المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية	28-27
02	الميزانية المالية المختصرة	33
03	جانب الاصول	57-56
04	جانب الخصوم	58-57
05	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	59
06	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	59
07	رأس المال العامل الدائم من اعلى الميزانية	60
08	رأس المال العامل الدائم من اسفل الميزانية	60
09	رأس المال العامل الخاص	61
10	رأس مال العامل الاجنبي	61
11	احتياج رأس مال العامل	61
12	حساب الخزينة	62
13	نسب التمويل	62
14	نسب السيولة	63

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	الاطراف المستفيدة من تقييم الاداء	01
50	الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة	02
55	هيكل قسم المحاسبة والمالية	03

مقدمة:

نتيجة للتطورات الاقتصادية أصبحت النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسة غير قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون الاستعانة بأدوات التشخيص المالي، الذي أصبح يعتبر من بين أهم المواضيع للمؤسسة والتي بدورها تعتبر الخلية الأولى للاقتصاد و من ثمة فإن استقراره و تطوره يرتكز أساسا على استقرار و تطور المؤسسة، الذي بدوره يرتكز على مدى سلامة و متانة هيكلها المالي و سياستها المالية و الاقتصادية. فالتشخيص المالي يسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة والحكم على مدى كفاءتها والكشف عن نقاط القوة والضعف.

وفي عالم تزايدت فيه المنافسة لم يعد اتخاذ القرارات في مجال التشغيل او الاستثمار او التمويل يعتمد على الخبر الذاتية فاصبح لزاما دعم القرارات بنتائج التشخيص المالي و توقعاته خاصة ان التقدم لا يكون صدفة او وليد حظ ولذلك وجب لها تخطيط نشاطها للفترة المقبلة والذي يحتاج الى رقابة التنفيذ وتقييم الاداء وذلك يمر عبر اجراء دراسات معمقة وتحليل دقيق باستخدام التشخيص المالي لاكتشاف نقاط القوة واستغلالها احسن استغلال وتحديد نقاط الضعف لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

الفرع الأول: إشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:
كيف تساهم ادوات التشخيص المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية؟

ويهدف الاحاطة ومعالجة هذه الاشكالية قمنا بصياغة الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التشخيص المالي ؟ ما هي أدوات التشخيص المالي؟
- ماهي معايير التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يعتبر التشخيص المالي أداة كافية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

الفرع الثاني: فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

- ان تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها وبالتالي اتخاذ الاجراءات لازمة ،
- يساعد التشخيص المالي وتحليل المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز ،
- تستخدم المؤسسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم أدائها المالي؛

- ان معايير التشخيص المالي عبارة عن ارقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة او رقم ما ،

الفرع الثالث: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ابراز اهمية التشخيص المالي كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،
- توضيح مفهوم التشخيص المالي مع التعرف على اهدافه ونتائجه ،
- معرفة الأداء المالي للمؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية؛
- التعرف على كفاءة التشخيص المالي ومدى فعاليته في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز،

الفرع الرابع: أهمية الدراسة

يستمد البحث اهميته من:

- اهمية التشخيص في تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عم طريق المؤشرات والنسب المالية ،
- دور التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية عامة ومؤسسة توزيع الكهرباء والغاز خاصة،
- ثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع ومساعدة الطلبة من جهة في تحصيل المعلومات ،
- التشخيص المالي ومدى قدرته على تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية وابرار مدى سلامة اوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها ،

الفرع الخامس : دوافع اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها ؛
- الاقتناع بأن التشخيص المالي اسلوب علمي يجب ان يطبق في أي مؤسسة تريد تحقيق اهدافها ،
- طبيعة الموضوع و أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و الذي يبرز دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي؛
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه ،

الفرع السادس: المنهج المتبع والادوات المستعملة

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي والتاريخي في الجانب النظري , اما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة الحالة لشركة بالاعتماد على دراسة الوثائق والمقابلة الشخصية , اما بالنسبة للأدوات المستعملة في البحث تتمثل في : الكتب , المذكرات , المحاضرات و الدراسات السابقة.

الفرع السابع : حدود الدراسة

تمثلت حدود وابعاد الدراسة في ما يلي :

- **الحدود المكانية:** مديرية التوزيع والكهرباء والغاز – بسكرة –
- **الحدود الزمانية:** السنة الدراسية 2019-2020 بالنسبة للمكرة اما بالنسبة للجانب التطبيقي فكان اسبوع خلال شهر سبتمبر .

لفرع الثامن : هيكلية البحث

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين :

الفصل الأول: استخدامات التشخيص المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية احتوى على ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الاول مدخل الى التشخيص المالي , كما تطرقنا في المبحث الثاني الى مدخل الى تقييم الاداء المالي اما فب الفصل الثالث فقمنا تبيان علاقة التشخيص المالي بتقييم الاداء.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز حيث اسقطنا الدراسة النظرية على ارض الواقع حيث احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث , تناولنا في المبحث الاول تقديم المؤسسة محل الدراسة , وفي المبحث الثاني قمنا بتحليل الميزانية المالية , اما في المبحث الثالث قمنا بتحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية .

وفي الاخير توصلنا الى خاتمة تضمنت النتائج واختبار الفرضيات الدراسة .

الجانب النظري

الفصل الأول:

استخدامات التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسات
الاقتصادية

المبحث الأول: مدخل إلى التشخيص المالي

المطلب الأول: ماهية التشخيص

المطلب الثاني: ماهية التشخيص المالي

المطلب الثالث: معايير التشخيص المالي ونتائجه

المبحث الثاني: مدخل إلى تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية تقييم الاداء

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي و أهدافه

المطلب الثالث مصادر معلومات تقييم الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث: علاقة التشخيص المالي في تقييم الاداء في المؤسسات

الاقتصادية

المطلب الأول: الميزانية المالية

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية

المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي باستخدام المؤشرات المالي

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي من أهم أدوات التسيير المالي المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يساعد على تحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها وفي سياساتها المالية المختلفة، ويساعدها أيضا على تقييم الوضعية الماضية والحالية وإيجاد حلول مستقبلية. سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة النقاط التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى التشخيص المالي؛
- المبحث الثاني: مدخل إلى تقييم الأداء المالي؛
- المبحث الثالث: استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء

المبحث الأول: مدخل إلى التشخيص المالي

سننتظر في هذا المطلب إلى:

- ماهية التشخيص؛
- ماهية التشخيص المالي؛
- معايير التشخيص المالي ونتائجه.

المطلب الأول: ماهية التشخيص

للتعرف على ماهية التشخيص سننتظر في هذا المطلب إلى أربعة فروع وهي: مفهوم التشخيص وخصائصه وأقسامه ومراحله.

الفرع الأول: مفهوم التشخيص

- يعتبر الخطوة الأولى في العملية الإستراتيجية ويتمثل أساسا في تحليل مختلف وظائف المؤسسة للوقوف على نقاط قوتها وضعفها من جهة وتحليل عوامل المحيط من جهة أخرى تحضيراً لربط المعطيات الداخلية والخارجية للمؤسسة بوضعياتها المستقبلية.
- يمثل التشخيص حجر الزاوية في العملية الإستراتيجية وقد ورد كمرحلة حاسمة في إعداد الإستراتيجية في مختلف المؤلفات.

ويمكن اعطاء عدة تعاريف للتشخيص كمايلي:

التعريف الأول: يمثل التشخيص حجر الزاوية في العملية الإستراتيجية وقد ورد كمرحلة حاسمة في إعداد

الإستراتيجية في مختلف المؤلفات . (صولح، محاضرات في تشخيص المؤسسة، 2016 2017، صفحة 55)

التعريف الثاني: هو يمثل الدراسة التحليلية لوضعيات المؤسسة داخليا وخارجيا من أجل تحديد نقاط

القوة والضعف من جهة والفرص والمخاطر المحيط من جهة أخرى، ويهدف التشخيص الاستراتيجي إلى الكشف عن القدرات الاستراتيجية للمؤسسة التي يمكن الاعتماد عليها في توجهاتها المستقبلية. (صولح، محاضرات في

تشخيص المؤسسة، 2016 2017، صفحة 63)

التعريف الثالث: اما Pthbou.J فيعرف التشخيص على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث

عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية" (الياس، 2019، صفحة 11)

ومن خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للتشخيص وهو عملية تحديد عناصر البيئة الداخلية

للمؤسسة وتحليل خصائصها، وكشف ما فيها من نقاط ضعف وقوة وكذلك تحديد عناصر البيئة الخارجية

للمؤسسة، وتحليل خصائصها واتجاهاتها، وتقييم ما فيها من فرص أو تهديدات، وتستخدمه المؤسسة كأداة

لتحليل الأداء من خلال مجموعة من الاجراءات. (صولح، محاضرات في تشخيص المؤسسة، 2016 2017، صفحة 63)

الفرع الثاني: خصائص التشخيص (الياس، 2019، صفحة 11)

ومن التعاريف السابقة يمكننا استخلاص خصائص التشخيص كما يلي:

- عملية دراسة وتحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشاكل المطروح؛
- إعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية؛
- دراسة كل من رقم الأعمال والنتيجة والمردودية؛
- يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار.

الفرع الثالث: الأقسام الأساسية للتشخيص

يعمل التشخيص على كشف أسباب الاختلافات التي قد تسود الوضعية الحقيقية للمؤسسة ولذلك هناك عدة تقسيمات للتشخيص وهذا على حسب نظرة المشخص بالمؤسسة والهدف من عملية التشخيص، وهذه التقسيمات تشمل:

- أ- **التشخيص الاستراتيجي**: نقصد بالتشخيص الاستراتيجي تحليل كل من البيئة الداخلية للمؤسسة والبيئة الخارجية المحيطة بها، لمعرفة مدى التغيرات الحاصلة ولتحديد الفرص والتهديدات، كذلك معرفة المواصفات والميزات التنافسية من أجل السيطرة على بيئتها الداخلية بشكل يساعد الإدارة على تحديد الاستراتيجية المفيدة لتحقيق أهداف المؤسسة.

وفي ما يلي عرض لأهمية وانواع التشخيص الاستراتيجي كما يلي:

1) أهمية التشخيص الاستراتيجي : نذكر منها : (حمایزیه، 2013، صفحة 15)

- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة؛
- يساعد التشخيص الاستراتيجي على تخصيص الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها؛
- تحديد ما يسمى ب: القدرة المميزة للمؤسسة
- يعد التشخيص الاستراتيجي ضرورة ملحة، نظرا لأنه يؤدي إلى الكفاءة في الأداء؛
- معرفة نقاط القوة والضعف الداخلية، الفرص والتهديدات الخارجية وهذا التشخيص يبني على دراسة المؤسسة من جوهرها والمحيط الذي هو حولها؛

- سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المؤسسة العالمية للتجارة، وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي للتجارة في السلع والخدمات، والغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية وبالتالي ستجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة.

النوع التشخيص الاستراتيجي: نعرضها في ما يلي : (صولح، محاضرات في تشخيص المؤسسة، 2016، 2017، صفحة 57)

يرتكز التشخيص الاستراتيجي على بعدين متكاملين واساسين: بعد داخلي (تشخيص داخلي للمؤسسة)، وبعد خارجي (تشخيص خارجي خاص بمحيط المؤسسة)، وذلك بإعتبار المؤسسة نظام مفتوح على المحيط، والاستراتيجية هي ما يحدد نمط العلاقة بين المؤسسة والمحيط.

ب- التشخيص الوظيفي: تتمثل وظيفة المؤسسة عموما في التجارة والصناعة وكذا الجانب الاجتماعي وعليه ففي مجال التشخيص الوظيفي نجد:

- **التشخيص الصناعي:** يعتبر التشخيص الصناعي كأداة لإبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة في المجال الصناعي حيث نقوم بتقييم وسائل الإنتاج ومدى استجابتها لمتطلبات العمل.
- **التشخيص التجاري:** يهدف التشخيص التجاري إلى تحديد موقع المؤسسة بالنسبة لمحيطها وهذا على المستوى الاستراتيجي والتسويقي، وهي كالتالي:
- **التشخيص الاجتماعي:** ونقصد بالتشخيص الاجتماعي تشخيص الموارد البشرية وهذا من خلال تقييم الطاقة البشرية بالمؤسسة ويشمل على قياس أداء المسؤولين الإداريين حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة فيما يتعلق بمجال العلاقات الاجتماعية وبهدف التشخيص الاجتماعي إلى:
 - تقديم نوعية تسيير الموارد البشرية؛
 - إثبات أهمية الموظفين والعمال في كل قسم من أقسام المؤسسة؛
 - تحليل هيكل التكاليف الاجتماعي. (نسرين، 2018، صفحة 3)

ج- التشخيص المحاسبي والمالي: (نسرين، 2018، صفحة 08)

- اعتبر الوظيفة المحاسبية والمالية بين الوظائف الأساسية في المؤسسة حيث يتم تشخيص هدفه الوظائف باستخدام مجموعة من التقنيات المالية لتحقيق التوازن وتنظيم السيولة.
- **التشخيص المحاسبي:** يبرز التشخيص المحاسبي مدى دقة حسابات المؤسسة التي تشمل حسابات الذمم والناتج ومدى ملائمة المعطيات التقديرية والتي تم على أساسها تقدير الأرباح، وتعتمد هذه

الدراسة على المراقبة الداخلية وبعدها تقدير الحسابات الجماعية باستخدام تقنيات المراجعة ومحاولة مطابقة حسابات المراجعة بالقواعد والمبادئ المحاسبية.

- **التشخيص المالي:** يسمح هذا التشخيص بتجديد وجود أو غياب مؤشرين أساسيين هما التوازن المالي والمردودية، كما يسمح لنا التشخيص المالي للمؤسسة بالحصول على صورة واضحة على جوانب القوة والضعف لديها حيث يهدف التشخيص المالي إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

الفرع الرابع: تتمثل مراحل التشخيص في ما يلي : (نسرين، 2018، صفحة 12)

من أجل الوصول إلى نتائج جيدة ومعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة، يجب أن يكون التشخيص منهجياً، حتى يتمكن معالجة الكم الكبير من المعلومات بكيفية تجعله بعدد بدقة وضعية المؤسسة من خلال الأعراض. وتتمثل مراحل التشخيص كما يلي:

أ- **الاجتماع التحضيري:** حيث يعد أول اتصال بين المنظم والزبون (المسؤول عن المؤسسة) وهذا الأخير يعرض المشاكل التي يراها. ويهدف هذا الاجتماع إلى:

- التعريف بالأهداف المسطرة حدودها وإطارها؛
- اكتساب ثقة الزبون؛
- الحصول على الامكانيات المادية؛
- مناقشة بنود العقد إن وجدت.

ب- **تخطيط العمل ووضع البرنامج:** بعد حصول المشخص على معلومات اولية يقوم بوضع الخطوط العريضة للبرنامج المتبع إذ:

- يختار المنهجية التي يجري بها التحقيق حسب أوضاع المؤسسة وحالتها، المدة الأهداف... الخ؛
- إعداد استبيانات التحقيق والتحليل ووضع رزنامة اللقاءات؛
- قائمة المسؤولين والأماكن التي يتم زيارتها؛
- قائمة الوثائق التي يتم جلبها.

ج- **جمع المعلومات:** سعي المشخص إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات في مختلف مصادرها مستعملا العديد من التقنيات (الاستبيان، المقابلة، الوثائق المختلفة، الملاحظة).

د- **التحليل الانتقادي:** تعد هذه المرحلة الأكثر أهمية في الدراسة حيث يسمح بكشف نقاط القوة والضعف لموضوع الدراسة ووفقها يتم وضع قواعد لتطوير الحلول.

هـ- **التوصيات:** يقترح المشخص الحلول على الزبون بمختلف جوانبها السلبية والإيجابية، ليقوم الزبون باختيار ما يناسب، بحيث تكون هذه الحلول:

- واضحة ودقيقة تدل على الإجراءات الواجب اتخاذها؛
- سهولة الفهم وممكنة التطبيق فلا داعي لتقديم توصيات غير ممكنة التطبيق؛
- محددة التنفيذ في الزمان والمرتبة حسب الأولويات الضرورية؛
- تأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات المتوقعة في المؤسسة وفي المحيط.

و- **مخطط التنفيذ:** بعد تحليل البدائل وتكاليفها ونتائجها المتوقعة، يقدمها المشخص في شكل إجراءات تنفيذية حسب زمن تطبيقها والأطراف التي تؤديها، للأشراف على عملية التنفيذ.

المطلب الثاني: ماهية التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى مايلي :

- نشأة وتعريف التشخيص المالي،
- اهداف التشخيص المالي ،
- اهمية التشخيص المالي
- خطوات التشخيص المالي واركانه،

الفرع الأول: نشأة وتعريف التشخيص المالي

أولاً: نشأة التشخيص المالي

إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقدي الأربعينيات و الخمسينيات جعلت من التشخيص المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة، أو الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي. هذا بجانب النظرة الشمولية للتشخيص المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التشخيص المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.

ترجع نشأة التشخيص المالي إلى اتجاهين، فالأول كان مصرفي، ففي عام 1895 وفي ظل التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية مفادها أن المقترض يجب أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول والخصوم عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية. وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية. أما الاتجاه الثاني فكان في عام 1929 وبالتحديد في فترة الكساد الأعظم، اين تعرضت العديد من الشركات الى الافلاس نتيجة عدم ملاءمتها الفنية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها من الفشل، وهنا اصبحت الشركات

ملزمة على نشر قوائمها المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي لها.
(التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، 2007، صفحة 13)

ثانياً: تعريف التشخيص المالي The concept of Financial analysis

التعريف الأول: يعرف التشخيص المالي بأنه: عملية يتم من خلالها استكشاف، أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادرها أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات (الكنزي، 2010، صفحة 39).

في حين يرى آخرون أن التشخيص المالي على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على: (نور، 2005، صفحة 49)

- الأداء الماضي للمنشأة وحقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمنشأة في الوقت الحالي؛
- التنبؤ بالأداء المالي للمنشأة في المستقبل؛
- تقييم أداء الإدارة.

التعريف الثاني: يعرف أيضاً بأنه: مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية. (محمد ع.، 2017، صفحة 03).

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات ، وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر. (مفلح ، 2011، صفحة 79)

ومنه يمكن القول أن التشخيص المالي المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب، والطرق الرياضية، والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات ، والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي : ونذكر منها: (التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، 2007، صفحة 16)

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة؛
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛

- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة؛
- يعتبر التشخيص المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملائمة الشركة في الأجل القصير والطويل.

الفرع الثالث: أهمية التشخيص المالي: ونذكر منها : (نجار، 2016، صفحة 09)

أ- أهمية التشخيص المالي بالنسبة للمساهمين: يهتم المساهمون بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة المعنية لتقييم العناصر التالية:

- العائد من الأموال المستثمرة كمقدار الأرباح المحققة؛
- القيمة المضافة المحققة؛
- المخاطر المترتبة بمناخ الاستثمار.

ب- أهمية التشخيص المالي بالنسبة للدائنين: ينصب اهتمام الدائنين بالدرجة الأولى على قوة المركز المالي للمؤسسة المدينة، ومعرفة درجة المخاطر المحيطة بديونهم ومدى تحصيل مستحقاتهم عند آجال استحقاقها، معتمدين في ذلك على بعض المؤشرات المالية كالسيولة ورأس المال العامل و حصة الأموال الخاصة في التمويل.

ت- أهمية التشخيص المالي بالنسبة للموردين: يهتم الموردون بتشخيص الوضع المالي للعملاء للتأكد من سلامة مراكزهم المالية واستقرار أوضاعهم المالية، مما يمكنهم من تحديد فترات ائتمان منافسة في السوق

ث- أهمية التشخيص المالي بالنسبة للإدارة: تعتمد إدارة المؤسسة على نتائج التشخيص المالي لإيجاد الحلول للمشاكل المالية المطروحة واتخاذ القرارات وفرض رقابة مالية، مع التركيز على تحقيق كل من هدف التوازن المالي ضمانا لاستمرارية المؤسسة، وهدف المردودية ضمانا لنموها.

الفرع الرابع: خطوات التشخيص المالي وأركانه : تتمثل في ما يلي : (الصيرفي، 2014، صفحة 118)

أولاً: خطوات التشخيص المالي : وتتمثل في :

أ- التصنيف: وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئياتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة

والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

- ب- **المقارنة:** وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمت إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة.
- ت- **الاستنتاج:** عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل. وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمنشأة، وقدرة امكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

ثانيا: أركان التشخيص المالي نذكر منها :

- أ- تقييم وتشخيص البناء المالي للمؤسسة من أصول ثابتة وأصول متداولة ومصادر التمويل
- ب- تقييم وتشخيص اتجاهات المنشأة المالية التي تسير على وفقها وتنتهجها.
- ت- تقييم وتشخيص عمليات المنشأة المالية أو دورتها التشغيلية من مراحل الخدمة ثم بيعها وتحصيل ثمنها.
- ث- تقييم وتشخيص مرونة المنشأة في التعامل مع العمليات الطارئة والأحداث غير المتوقعة كالانحرافات في التدفقات النقدية أو الانحرافات في المبيعات المتوقعة.

الفرع الخامس: الاطراف المستفيدة من مخرجاته

وضع ومركز المحلل بالنسبة للمشروع ذات أهمية كبيرة، فإذا كان موظفا فيمكنه الحصول على المعلومات الأساسية التي تساعده في تحقيق هدفه، بينما يجتمع المحلل الخارجي المعلومات من مصادر متعددة ولكنهما يتساويان فيما يتعلق بالحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالصناعة، أو النشاط الذي ينتمي إليه المشروع. بحكم أن هذه البيانات تستخرج من القوائم المالية . مهما كان وضع محلل فلا بد من تحديد الجهة التي يقدم إليها نتائج الدراسة، حيث تختلف طريقة عرض البيانات والمحتويات وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم.

اطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي نلخصها فيما يلي:

أولاً: المستثمرون

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالسهم في تقييم هذه الجوانب وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحال والمرتقب) يهتم بما في الشركة والمخاطر التي تعرضت بها والأسلوب الذي اتبع معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل. (عبد الغفار ، 2004، صفحة 53)

ثانياً: الدائنون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراءه للسندات المقيدة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسات وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين.

أ/الديون طويلة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتماماتهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية، وكفاءتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب/الديون قصيرة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة. (مفلح ، 2011، صفحة 283)

ثالثا: الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة السيولة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه، أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية. (مفلح ، 2011، صفحة 283)

رابعا: العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باللجوء الى القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

خامسا: الهيئات الحكومية (مفلح ، 2011، صفحة 284)

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية

بالدرجة الثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.
- غايات إحصائية.

سادسا: إدارة المؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال ، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة، أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام بحيث يظهر هذا التحليل ، مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

مما سبق تظهر أهمية التحليل المالي ، و ذلك في مساعدة أطراف كثيرة (مستثمرون ، حالي ، محتمل ، مقرضون ، بنوك ، موردين ، اداريون ، مدراء مصالح ...) ، هيئات حكومية (مصالح الضرائب ، مكاتب دراسات ...) الخ ، في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

المطلب الثالث: معايير التشخيص المالي ونتائجه

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي :

- معايير التشخيص المالي،
- نتائج التشخيص المالي،

الفرع الأول: معايير التشخيص المالي

هناك عدة معايير تضبط عملية التشخيص المالي نذكرها في ما يلي:

المعيار التاريخي:

يعتمد على المدى الزمني باستخراج نسب سابقة لعنصر معين ومقارنته مع سنوات لاحقة أو داخل السنة الواحدة، كما في التحليل الأفقي والرئسي.

المعيار النمطي:

وهو عبارة عن نسب ومعدلات متعارف عليها في التشخيص المالي صادرة من وزارة الصناعة أو التجارة توحد المنشآت والقطاعات في إطار أو نطاق واحد لقياس السيولة والربحية بمعيار 1:2 أو 1:1 وهكذا لقياس النسبة المراد مقارنتها.

معيار الصناعة:

وهي معايير خاصة بقطاع معين، لقياس القطاع الصناعي محل التحليل مع الصناعات الشبيهة لنفس الصناعة، لمعرفة وضع الشركة مع مثيلاتها المنافسة ومدى تقدم أو تراجع الصناعة أو الشركة.

الفرع الثاني: نتائج التشخيص المالي

في ما يلي عرض لنتائج التشخيص المالي: (لحسن، 2015، صفحة 18)

- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في الآجال

المحددة؛

- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين؛
- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة؛
- تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والانتاجية والتنموية والتوزيعية لفترة محل التشخيص؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها؛
- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها؛
- القيام باتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأسمال؛

المبحث الثاني: مدخل الى تقييم الاداء

في هذا المبحث سنتطرق الى ما يلي :

- ماهية تقييم الاداء.
- ماهية تقييم الاداء المالي.
- مصادر معلومات عملية تقييم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية تقييم الاداء

سنتطرق في هذا المطلب الى:

- مفهوم تقييم الاداء،
- اهمية عملية تقييم الاداء ،
- انواع تقييم عملية الاداء،

الفرع الاول : مفهوم تقييم الاداء

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء وأنواعه لابد من الضروري أولاً تحديد مفهوم الأداء

أ- مفهوم الأداء:

تعددت التعاريف واختلفت في الطرح واتفقت في المضمون وذلك من اجل استخلاص مفهوم موحد للاداء

- تعريف الاداء هناك عدة تعاريف نذكر منها :

التعريف الاول " نعني بأداء الفرد للعمل، قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله". (جبين،

2009، صفحة 23).

التعريف الثاني: يعرف الأداء على أنه "نتيجة نهائية لقدرة الشركة وإمكانياتها من أجل تحقيق الأهداف، وهو يعبر عن كيفية توظيف الشركة لمواردها المتاحة على وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأمد للاستمرار في مجال الأعمال". (فرحان طالب و شيحان المشهداني، 2001، صفحة 65)

التعريف الثالث: يعرف الأداء على أنه "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة أو قسم أو دائرة والتي يقوم بها الموظف أو المدير لتحقيق هدف معين. (الخلوف المكاوي، 2001)

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: الاداء هو محصلة مجموعة من العوامل في مقدمتها قدرات الفرد ودوافعه تليها أهداف المؤسسة وقدراتها وآلية تسييرها، هذه المحصلة تتجلى في سلوك الفرد داخل المنظمة أثناء قيامه بمهامه وتتقى فعالية هذا الأداء شيئا نسبيا لكل مؤسسة، تحدد في الغالب بمدى مطابقة أداء الفرد لما هو مطلوب منه سواء على البعدين التقني والنفسي.

ب- مفهوم تقييم الاداء :

هناك تعاريف عديدة لتقييم الاداء ولكنها تكاد تكون متشابهة حيث نجد :

التعريف الاول: تقييم الأداء هو "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي.... الخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها. (الكرخي، 2005، صفحة 76)

التعريف الثاني : تقييم الأداء يعرف بأنه: "نظام يستخدم لقياس الاداء الوظيفي للعاملين من خلال قياس الاداء الفعلي بالمقاييس والمعايير المحددة مسبقا". (جبين، 2009، صفحة 52)

التعريف الثالث : تقييم الأداء يعرف بأنه: "مقارنة ما هو فعلي بما هو مطلوب وتحديد الانحراف وتحليله ومن ثمة اتخاذ القرارات التصحيحية، ولكن في حقيقة الأمر هذا العمل من اختصاص عملية الرقابة ولا يمكن اعتبار عملية التقييم عملية إدارية بل هي جزء من عملية الرقابة التي هي عملية إدارية (عشي، 2002، صفحة 15) ومنه نستنتج ان الاداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات داخل المؤسسة والتي تبدأ من تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا، كما هو الحاجة الى قياس الكفاءة والفعالية للتنظيم حيث يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الكفاءة والفعالية.

الفرع الثاني : اهمية عملية تقييم الاداء

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة كما يلي: (علي خلف و الحياي، 2015، صفحة 73)

- تقييم الاداء يوضح الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية سواء في المشروع الاقتصادي الخاص او على مستوى الاقتصاد القومي
- عملية تقييم الاداء ترتبط بالتخطيط حيث انها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق على الافراد مهامهم على اكمل وجه ومن ثم محاولة تجاوز القصور الذي حصل في عملية التخطيط نفسها .
- يساهم في تعديل المعايير الاداء وزيادة اداء العاملين والمنظمة بشكل عام .
- يسهم في الكشف عن الكفاءات الكامنة الغير المستغلة للعاملين .
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم ابراز العناصر الناجحة وتمييزها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.
- تزويد المنظمات بمؤشرات عن اداء واوضاع العاملين ومشكلاتهم .
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

الفرع الثالث : انواع تقييم عملية الاداء :تعرض في ما يلي : (الكرخي، 2005، صفحة 43)

أ- **تقييم الأداء المخطط:** يراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطوير الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة.

كل الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إرادتها لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة وتحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط.

ب- **تقييم الأداء الفعلي:** يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة.

ت- **تقييم الأداء المعياري (القياسي):** يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وبأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.

أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسب السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع.... الخ.

د- **تقييم الأداء العام (الشامل):** يتمثل هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط.

المطلب الثاني : مفهوم تقييم الاداء المالي

في هذا المطلب سنتطرق الى تحديد مفهوم الاداء المالي كذلك ابراز اهم أهدافه.

قبل التطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، يجب تقديم مفهوم الأداء المالي باعتباره متغيرا أساسيا في مصطلح تقييم الأداء المالي، فهو: "يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعليم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء." (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 60).

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين

- ما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية.
- و يعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة (دادن، 2006، صفحة 60)
- تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهاة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح، (بن خروف، 2008 2009، صفحة 76)

أهداف التقييم المالي : لتقييم الأداء عدة أهداف نذكر منها: (بن خروف، 2008 2009، صفحة 66)

- قياس الأداء الفعلي وتتبع مدى تحقيق الأهداف الموضوعية
- تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية في أوقاتها المناسبة

- التعرف على نقاط القوة والضعف والتحسين المستمر . تحفيز الموظفين على العمل الجماعي ضمن الإطار المؤسسي
- تحسين وتطوير الأداء وسرعة اتخاذ القرارات في المؤسسة .
- زيادة رضا متلقي الخدمة عن مستوى الخدمات المقدمة التوزيع العادل للمكافآت والحوافز بناء على نتائج تقييم الأداء .

المطلب الثالث: مصادر معلومات عملية تقييم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

لتقييم الأداء المالي عدة مصادر يمر بها ويخضع لعدة عوامل تؤثر فيه وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب

الفرع الاول: مصادر معلومات عملية تقييم الاداء المالي : تتمثل في ما يلي :

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء ، و يشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية و الموثوقية و أن تكون في الوقت المناسب ، و لقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء ، و تنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية ، عامة و قطاعية و أخرى خاصة بالمؤسسة .

1. **لمصادر الخارجية:** تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، و يمكن

تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

أ- **المعلومات العامة :** تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة ، و سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور الاقتصادي ... الخ كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها (عشي، 2002، صفحة 25).

ب- **لمعلومات القطاعية :** فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى

الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية و الدولية ، النشرات الاقتصادية ، المجالات

المتخصصة بعد في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات

وتحليلها و استخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة (لسلوس، 2004، صفحة 14).

2. **المصادر الداخلية :** تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية ، جدول

حسابات النتائج ، الملاحق .

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد: (لشيخ ، 2008، صفحة 84)

1. العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

ي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد :

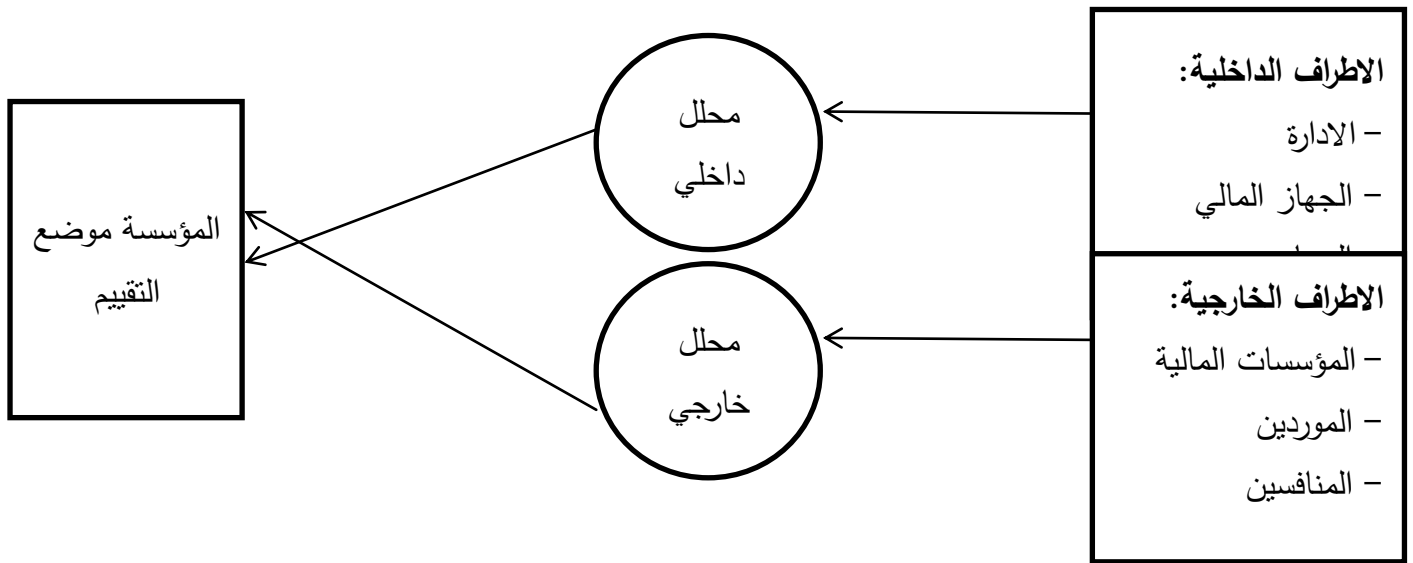
- الرقابة على التكاليف .
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة .
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال .بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة و تحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها

2. العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لايمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات،
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق،
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة،

الشكل رقم(1) : الاطراف المستفيدة من تقييم الاداء



المصدر: جمال الدين المرسي و آخرون, الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرار, الدار الجامعية, 2006, ص9

المبحث الثالث : استخدام التشخيص المالي في تقييم الأداء

سنتطرق في هذا المبحث الي ما يلي :

- الميزانية المالية،
- تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية ،
- تقييم الاداء المالي باستخدام المؤشرات المالية ،

المطلب الاول: الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية لا تقي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (المحاسبية) لممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية وسنتطرق في هذا المبحث الى تحديد مفهوم الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة ونبرز كيفية الانتقال من الميزانية المالية الى الميزانية المحاسبية.

الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية

يمكن تعريف الميزانية المالية بعدة تعاريف من بينها نجد:

التعريف الاول: هي جدول يشمل جانبين، جانب الاصول مرتب حسب درجة الاستحقاق ومبدأ السنوية مع اعادة تقدير عناصر الاصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية. (ازمور و كريم، 2017، صفحة 46).

التعريف الثاني: الميزانية المالية هي: "جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفي (بوتين، 1998، صفحة 08) .

ان الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى ان الاصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الاصول الثابتة حتى وان كان عنصر من عناصر المخزونات او الحقوق ويعتبر اصلا متداول كل عناصر الاصول و الذي يبقى في المؤسسة لا قل من سنة.

وفي المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ ان يعتبر مالا دائما اذا كان مدة استحقاقه لا اكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرها ويعد دينا قصير الاجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ الديون تاريخ استحقاقه لأقل من سنة (بوشاشي، 2000، صفحة 99).

الجدول رقم (01): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<p><u>رؤوس الاموال الخاصة</u></p> <p>راس مال تم اصداره</p> <p>راس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات واحتياطات</p> <p>فارق اعادة التقييم</p> <p>نتيجة صافية</p> <p>مجموع رؤوس الاموال</p> <p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب مؤجلة ومرصود لها</p> <p>ديون اخرى غير جارية</p> <p>مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا</p> <p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون وحسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون اخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>		<p><u>الاصول غير جارية</u></p> <p>فارق بين الاقتناء</p> <p>تثبيات معنوية</p> <p>تثبيات عينية</p> <p>اراضي</p> <p>مباني</p> <p>تثبيات عينية اخرى</p> <p>تثبيات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيات يجري انجازها</p> <p>تثبيات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع معادلة</p> <p>مساهمات اخرى وحسابات دائون ملحقة بها</p> <p>سندات اخرى مثبتة</p> <p>قروض واصول مالية اخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الاصل</p>
	مجموع الخصوم غير الجارية		مجموع الاصول غير الجارية

	<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون وحسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون اخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>		<p>اصول جارية</p> <p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ</p> <p>حسابات دائنة واستخدامات</p> <p>مماثلة</p> <p>الزبائن</p> <p>المدينون الاخرون</p> <p>الضرائب وما شابهها</p> <p>الاموال الموظفة والاصول</p> <p>المالية الجارية الاخرى</p> <p>الخزينة</p>
	مجموع الخصوم الجارية		مجموع الاصول الجارية
	مجموع الخصوم		مجموع الاصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ص28

الفرع الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية لتحديد النتائج، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات وقانونية، وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعدد القيام يترتب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاقية مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المشخصين الماليين، وفي مايلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية (بن هدى، 2016، صفحة 42)

أولاً: تعديل عناصر الأصول:

تترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقاييس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحول خلال السنة وبدوره الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا التثبيت فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ - الأصول الثابتة: تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا يقصد بيعها وتحقيق

الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب فردي مع درجة السيولة المتزايدة

فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجري لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية

المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قصة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في

الأراضي، المباني المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب... الخ، ثم القيم الثانية الأخرى ويشمل:

(لسلوس، 2004، صفحة 21).

• **مخزون الأمان:** وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات سببه الظروف الخارجية.

• **حقوق على التثبيات:** إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة التثبيات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن تثبيات تفوق مدتها السنة.

• **الكفالات المدفوعة:** كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة لضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.

• **الديون المشكوك في تحصيلها:** إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة

• **المحجوزات البنكية:** إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فإنه تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ب - **الأصول المتداولة:** تعرف على انها تلك الاصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط الى نقدية

والاصول التي تقتنى بقصد تحويلها الى نقدية وتشمل: (بن هدى، 2016، صفحة 44)

• **قيم الاستغلال:** تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيود التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان.

• **القيم المحققة:** تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط

أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول

الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.

- **القيم الجاهزة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين تتمثل في الأموال الدائمة والثانية في الديون قصيرة الأجل.

- أ- **الأموال الدائمة:** هي الأموال أ و الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل : (سلوس، 2004، صفحة 33)

- **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطات ونتائج رهن التخصيص والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.

- **الديون طويلة الأجل:** هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو بالاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

ب- **الديون قصيرة الأجل:** هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع. طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية: وهي كما يلي: (عدون، 1999، صفحة

(32)

- **مؤونات الخسائر والتكاليف :**

يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، ففي مواجهة ثلاثة حالات وهي:

-**الخسائر التي وقعت فعلا:** إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبئ، وبالتالي فسوف تدفع قيمة

الخسارة أو العبئ إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذومدة قصيرة.

- **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا:** هذه الخسائر سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.
 - **عدم حدوث أي خسائر:** في حالة عدم حدوث أي خسائر فإن مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف أو مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة سوف تدمج ضمن الديون قصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات.
 - **دائنو التثبيات:** غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثماري كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.
 - **نتيجة السنة:** تعالج السنة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون قصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص. (عدون، 1999، صفحة 32)
- تعتمد الميزانية المالية على جملة من المبادئ نذكر منها: (بن هدى، 2016، صفحة 55)
- مبدأ السيولة بالنسبة للاصول.
 - مبدأ تاريخ الاستحقاق بالنسبة للخصوم.
 - مبدأ السنوية لجانبي الاصول والخصوم.
 - مبدأ توازن الميزانية.

الفرع الثالث: الميزانية المالية المختصرة.

أولاً: تعريف الميزانية المالية المختصرة

هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في : الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في : الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل وكذلك الديون قصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المئوية لكل عنصر (عدون، 1999، صفحة 40)

الجدول رقم (02) : الميزانية المالية المختصرة

الاصول		الخصوم	
اصول ثابتة		اموال دائمة	امول خاصة
اصول متداولة	مخزونات	ديون قصيرة الاجل	ديون طويلة الاجل
	قيم محققة		
	قيم جاهزة		
مجموع الاصول		مجموع الخصوم	

المصدر: ناصر دادي عدوان ,ص 40

ثانياً: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل، المربع، الدائرة، وهذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها، ولكي يستهل عملية تمثيلها يتم حساب النسبة المئوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة التالية :

$$X = \text{قيمة العنصر المعين} \times 100$$

مجموع الميزانية

حيث يمثل X قيمة العنصر المقيم.

ثالثاً: نواحي القصور في الميزانية المالية

يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي:

تقيم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية، فتختلف في قيمتها النقدية نظراً لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود، كما يطرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة والمتداولة وخاصة المادية منها، فهي تقيم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها، لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف قيمتها النقدية، لذا فليس من المعقول أن نقوم بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين إذن يجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة بالقيم الحالية لها). إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار ويعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كريح إضافي للمؤسسة، ويسجل في حساب فرق إعادة التقدير ضمن رأس المال الخاص. (عدون، 1999، صفحة

(34)

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية المالية

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها:

بأنها "علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو قائمة الدخل بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة" (علاق ، 2014 2015، صفحة 52).

وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية أو خارجية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة انه:

- لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسة، مع نسب نموذجية للمؤسسة، أو للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة من القيمة النموذجية لها.
- يمكن حساب عدد كبير جداً من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعاً ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ، ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل الميزانية المحاسبية للمؤسسة، والحكم على نجاحها، وتشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة ومن بين هذه النسب لتقييم السياسة التمويلية وهم: (سلطاني ، 2015 2016):

الفرع الأول : نسب التمويل : تتمثل في ما يلي : (سلطاني ، 2015 2016)

تمكننا هذه النسبة من دراسة و تحليل النسب التمويلية ،أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي للأصول بصفة عامة، و الأصول الثابتة بصفة خاصة.

1- نسبة التمويل الدائم:

تعتبر هذه النسب عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ، و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{اموال الدائمة} \times 100\%}{\text{اصول ثابتة}}$$

- فإذا كانت أكبر من 100% دل ذلك على أن الأصول الثابتة المتميزة بطول بقائها داخل المؤسسة، مغطاة بأموال دائمة طويلة الأجل.
- بينما إذا كانت هذه النسبة اقل من 100% ذلك على أن هناك جزء من الأصول الثابتة مغطاة بديون قصيرة الأجل ، و هذا وضع سيء .

2-نسبة التمويل الخاص :

تعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة فقط الديون الطويلة الأجل ، أي ما استطاع المساهمون و الحسابات الأخرى (احتياطيات، مؤونات ، أرباح محتجرة) تغطيته من الأصول الثابتة من غير احتساب الديون .

و تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة} \times 100\%}{\text{الأصول الثابتة}}$$

نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، و بالتالي درجة استقلاليتها.

و تحسب كالتالي :

$$\text{نسبة الاستقلالية} = \frac{\text{اموال خاصة} \times 100\%}{\text{مجموع الديون (طويلة الأجل + القصيرة الأجل)}}$$

ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشر سلبي، لأنها الحالة التي تكون فيها معظم الأصول مغطاة بموارد خارجية، وهو وضع سيئ للمؤسسة، و مؤشر على استقلاليتها المالية .

3-نسبة التمويل الخارجي:

و تسمى كذلك نسبة القدرة على الوفاء، وهي مقارنة موجودات المؤسسة (مجموع الأصول) بمجموع الديون ، و تصاغ هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون} \times 100\%}{\text{مجموع الأصول}}$$

ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشر سلبي ، لأنها حالة التي تكون فيها معظم الأصول مغطاة بموارد خارجية، وهو وضع سيء للمؤسسة، و مؤشر على استقلاليتها المالية.

الفرع الثاني : نسب السيولة: (سلطاني ، 2015 2016):

تعتبر السيولة المحور الرئيسي في السياسات المالية ، ان يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة، إذ لم تواجه ديونها الفورية حتى و إن كانت تحقق أرباح، و الغرض من دراسة نسب السيولة هو الوقوف على قدرة أصول المؤسسة المتداولة ،على تغطية الديون القصيرة الأجل عند استحقاقها.

1-نسبة السيولة العامة:

$$\text{و تكتب: نسبة السيولة العامة} = \text{اصول متداولة} \times 100\%$$

ديون قصيرة الأجل

و تدل عن مدى تغطية ديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (كالمخزونات) و السريعة التحول إلى سيولة (قيم قابلة للتحقيق)، و السائلة (القيم الجاهزة).

2-نسبة سيولة المختصرة :

تبين هذه النسبة عن مدى تغطية كل الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسة ذات المخزون البطيء الدوران، و تصاغ هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{(القيم القابلة للتحقيق + قيم جاهزة)} \times 100\%}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3- نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها، دون اللجوء إلى قيم الاستغلال، و القيم القابلة للتحقيق.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} \times 100\%}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الفرع الثالث : نسب نشاط : تتمثل في ما يلي : (سلطاني ، 2015 2016)
تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل و السيولة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة.
1- نسب دوران المخزون :

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات ، فتصبح استثمارا جامدا، لذلك على المؤسسة ان تعمل على زيادة سرعة دوران مخزونها.

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{\text{متوسط المخزون} \times 360}{\text{المشتريات السنوية}}$$

(المدة التي تفصل بين تاريخ المشتريات السنوي الشراء و تاريخ البيع)

و في قياس مدة دوران الانتاج التام نضع بدل المشتريات السنوية التكلفة السنوية للوحدات المنتجة .

$$\text{عدد دوران المخزون} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

1- دوران الزبائن:

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض}}{\text{رقم اعمال السنة}} \times 360$$

- عدد التحصيلات من الزبائن :

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات .

$$\text{عدد التحصيلات من الزبائن} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

-دوران الموردين :

$$\text{مدة التسديد للموردين} = \frac{\text{موردين} + \text{اوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360$$

و تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

$$\text{عدد دوران الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}$$

يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة .

ملاحظة: كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول ، من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل للمؤسسة، وهذا

الفرق هو قرض دون تكلفة (فائدة).

الفرع الرابع : نسب الربحية :تتمثل في ما يلي : (سلطاني ، 2015 2016)

تستخدم هذه النسبة لقياس ربحية عنصر من عناصر المحركة للنشاط، و ذلك بمقارنتها بالنتيجة المحققة.

1- نسبة ربحية الأصول:

تقيس مدى مردودية الأصول في تحقيق الربح أي ما تساهم به الوحدة الواحدة من الأصول في النتيجة، و تقاس:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية} \times 100\%}{\text{مجموع الاصول}}$$

مجموع الاصول

2- نسبة ربحية الأموال الخاصة :

تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستمرة من أموال المساهمين من نتيجة، و تمثل أهم النسب المالية و كلما كانت هذه النسبة كبيرة ازدادت جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في الأسواق المالية .

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{نتيجة صافية} \times 100\%}{\text{أموال الخاصة}}$$

أموال الخاصة

3- نسبة ربحية النشاط:

ضخامة رقم الأعمال قد تكون مضللة في بعض الأحيان، فقد تمتص الأعباء المحتملة، وهذه

النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال و الأعباء الكلية .

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{ن. إجمالية} \times 100\%}{\text{رقم الاعمال السنوي}}$$

رقم الاعمال السنوي

الفرع الخامس: نسب الاستغلال .

هي عديدة و تتنقي حسب الحاجة، و غرض التحليل و نكتفي هنا بذكر نسبتين .

1- نسبة مصاريف المستخدمين :

تعتبر هذه النسبة أكثر استخداما باعتبار أن مشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي تضخم

أجور العمال، و امتصاص تكلفتها، الفائض المحقق، و تحسب:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين} \times 100\%}{\text{القيمة المضافة}}$$

القيمة المضافة

و إذا كانت كبيرة و التهم كل القيمة المضافة تقاس هذه المصاريف إلى رقم الأعمال

نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين × 100%

رقم الأعمال

2- نسبة المصاريف المالية :

تسعى الإدارة دائماً إلى تدنية المصاريف المالية، لذلك فهي تراقبها من خلال هذه النسبة

نسبة مصاريف مالية = المصاريف المالية × 100%

إجمالي الأعباء

او :

نسبة مصاريف مالية = المصاريف المالية × 100%

رقم الأعمال

الفرع السادس : حدود طريقة النسب المالية: (سلطاني ، 2015 2016)

على الرغم من أن النسب المالية تتمتع بالفاعلية في تحليل المركز المالي للمؤسسة، إلا أنها تفتقد في بعض الأحيان للدقة، ومن بين العناصر التي تبين محدوديتها:

- تعتمد النسب على أرقام إجمالية فتجعل النتائج غير دقيقة، و قد تكون مضللة.
- تسجل القوائم المالية ما حدث بتاريخ مختلفة و مستويات أسعار مختلفة ، مما سيعطي نسب بمزيج من القيم مختلفة.
- يختلف هيكل الميزانية من مؤسسة إلى أخرى، و من قطاع لآخر، ومن الخطأ تعميم نسبة معينة على كل المؤسسات.

المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي باستخدام المؤشرات المالية

تتمثل مؤشرات تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية في (سلطاني ، 2015 2016)

الفرع الاول: رأس المال العامل (FRNG):

يعتبر من أهم المؤشرات الأساسية للتوازن المالي للمؤسسات، و يظهر هذا المؤشر مقدار ما تحتاط به

المؤسسة من الأموال الدائمة لمواجهة جمود بعض عناصر الأصول المتداولة : كتوقف حركة المخزون، و

تعسر تحصيل بعض الحقوق من الزبائن، فتنحول إلى أصول ثابتة، فيصعب تسديد الديون القصيرة الأجل

عند استحقاقها.

و يحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين :

طريقة اعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة .

طريقة اسفل الميزانية: رأس المال العامل = أصول متداولة - د. قصيرة الأجل

اولا: انواع راس المال العامل : تتمثل في : (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 83)

أ- راس مال العامل الخاص :

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة بمفردها الأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء الباقي من الأموال الدائمة و المتمثل في القروض الطويلة الأجل ، و على ذلك فهو يحسب كالاتي :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

ب- رأس المال العامل الأجنبي :

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية للمؤسسة، و المتمثل في إجمالي الديون و هنا لا ينظر إلى الديون بمفهومه السلبي و إنما كموارد ضرورية لتنشيط الاستغلال ، و يكتب رأس المال الأجنبي بالعلاقة التالية:

رأس المال الأجنبي = مجموع الديون = ديون قصيرة اجل زائد ديون طويلة اجل

ج- رأس المال العامل الإجمالي :

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، و إن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من محزونات (قيم استغلال)، حقوق (قيم قابلة للتحقيق و جاهزة)، و يكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

ثانيا: الحالات الممكنة لرأس المال العامل: نعرض هذه الحالات في ما يلي : (بن هدى، 2016، صفحة

(73

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:

• رأس المال العامل الصافي موجب $FRNG > 0$

هذا يعني (أموال دائمة أكبر من أصول ثابتة) أو (أصول متداولة أكبر من ديون قصيرة الأجل) هذا يعني ان المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الدائمة فيتحقق هامش امان يتمثل في راس المال العامل مما يدل على قدرتها على الوفاء.

• رأس المال العامل الصافي معدوم $FRNG = 0$

هذا يعني (أموال دائمة تساوي أصول ثابتة) في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

• رأس المال العامل الصافي سالب $FRNG < 0$

هذا يعني (أصول ثابتة أكبر من أموال دائمة) أو (ديون قصيرة الأجل أكبر من أصول متداولة) اي ان

الأصول الثابتة مولت من الاموال الدائمة وجزء اخر من القروض القصيرة الاجل لكن هذه الوضعية لا تتيح اي هامش كضمان لمواجهة المصاعب وبالتالي خطورة الوضعية المالية.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل (BFR):

اولا تعريف احتياجات راس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، و تصبح الديون القصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها موارد لدورة الاستغلال، و الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة احتياجات دورة الاستغلال .

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{قيم الجاهزة}) - (\text{د.ق. أجل} - \text{السلفات})$$

(المصرفية)

ثانيا: حالات احتياجات راس المال العامل (ازمور و كريم، 2017)

هناك ثلاث حالات تأخذها إحتياجات رأس المال العامل وهي:

• إحتياجات رأس المال العامل موجب $BFR > 0$

في هذه الحالة تكون دورة الإستقلال للمؤسسة أكبر من مواردها إذ سوف تمول الإحتياجات قصيرة المدى إما بالإعتماد على الفائض في مواردها طويلة المدى وإما بالإعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى وهذا يعني

ان المسيرين في المؤسسة لم يبحثوا عن موارد مالية أخرى لتوسيع النشاط ما دام ضمان التسديد موجود (حقوق ، مخزون) ..

• إحتياجات رأس المال العامل معدوم $BFR = 0$

هناك استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها اذ ليس لديها إحتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية ديون قصيرة المدى كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

• إحتياجات رأس المال العامل سالب $BFR < 0$

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها إذ ليس لديها إحتياجات

للتموليل لأن الخصوم الدورية فائضة عن إحتياجات التموليل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن

المؤسسة لها موارد مالية متاحة فائضة لم تستدم في دورة الاستغلال لتوسيع النشاط، كسندات التوظيف

إضافية تدر على المؤسسة دخلا استثنائيا (ليس من النشاط الاستغلالي للمؤسسة) ، أو زبائن إضافيين

لزيادة الربح .

• وإذا كانت النتيجة موجبة يعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا عن موارد مالية أخرى لتوسيع النشاط ما

دام ضمان التسديد موجود (حقوق ، مخزون).

الفرع الثالث: الخزينة (TN)

اولا: تعريف الخزينة

أ. مفهوم الخزينة: "تعبّر عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، أي القيمة السائدة

التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة أو هي مجموع

الخزينة = رأس مال العامل - الإحتياج إلى رأس مال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية.

ثانياً: الحالات الممكنة للخزينة (ازمور و كريم، 2017)

وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

أ- الخزينة موجبة $TR > 0$

أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل في حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء واد اولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

ب- الخزينة سالبة $TR < 0$

أي أن رأس المال العامل في هذه المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في اجالها وهذا يطرح شكل متمثل في وجود تكاليف اضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة اما تطلب حقوقها لدى الغير او تقترضها من البنوك او التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقاتها الانتاجية وفي هذه الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة الى بيع بعض المواد الاولية.

ج- الخزينة معدومة $TR = 0$

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني ان المؤسسة امام خزينة مثلى و الوصول الى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة .

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما توصلنا اليه في هذا الفصل ان التشخيص المالي يعتبر اداة لكشف نقاط قوة وضعف لكل جوانب المؤسسة وتقييم ادائها المالي الذي يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية وهذا من اجل التوصل الى القرارات الصائبة وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة كما اعتمد التشخيص المالي في تقييمه لأداء المؤسسة على تشخيص العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تشخيص التوازن المالي وذلك من خلال تشخيص مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تشخيص الخزينة. حيث تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة. وتساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

الحايب التظيفي

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة

المبحث الأول: العرض العام للمؤسسة محل الدراسة و الإطار المنهجي

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ومهام

المطلب الثاني: مهام شركة توزيع الكهرباء و الغاز

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز

المبحث الثاني: تحليل ميزانية مديرية التوزيع بسكرة

المطلب الاول: اعداد الميزانية المالية

المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة

المبحث الثالث: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية

المطلب الاول: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

تمهيد

يعتبر التشخيص المالي أداة مهمة في تحديد وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ما، وبصفة عامة التحليل المالي للميزانية يقوم بترجمة الشكل العام للمؤسسة، و ذلك عن طريق مؤشرات التحليل المالي المستعملة والتي منها الشكل والتي منها النسب المالية والتوازنات المالية، التي تعطي بشكل دقيق عن كل جوانب المؤسسة من الناحية المالية ولهذا سنقوم بإسقاط هذه المؤشرات في الجانب التطبيقي بدراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز بسكرة، وذلك لما تتميز بها من مكانة عليا لمستوى الاقتصادي.

المبحث الأول : العرض العام للمؤسسة محل الدراسة و الإطار المنهجي

نقوم في هذا المبحث بالتعريف على الإطار المنهجي الذي تم الاعتماد عليه في انجاز هذه الدراسة، ثم التعريف على مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز _ سونلغاز _ لولاية بسكرة، و ذلك من خلال تبين طبيعة نشاطها وكيفية نشأتها.

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز ومهام

هي شركة عمومية ذات أسهم، و ذات طابع صناعي تجاري. أنشأت في 1969/07/02 كمؤسسة عمومية مكلفة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء و الغاز عبر القنوات بالجزائر، عرفت المؤسسة منذ نشأتها عدة تطورات مست هيكلها التنظيمي بهدف تحسين طريقة التسيير لتكون في مستوى التطور و التقدم الاقتصادي على المستويين الوطني و العالمي.

إذ في سنة 1991 عدلت سونلغاز طبيعتها القانونية بتحولها الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC تصبح مؤسسة ذات أسهم SPA، برأس مال 15مليار دينار سنة 2002، وفي سنة 2009 أصبحت شركة ذات أسهم بقرار رسمي من طرف الدولة ، وأصبح اسمها شركة توزيع الكهرباء و الغاز، وكما تم هيكلتها هذه الشركة كمجمع يحتوي على العديد من الفروع حسب طبيعة النشاط الذي يقوم بها كل فرع.

المطلب الثاني :مهام شركة توزيع الكهرباء و الغاز

توزع مهام الشركة على مجموعة من الشركات و الفروع المتخصصة يقوم كل منها بدوره في دعم نشاط المؤسسة الأم وهي كما يلي:

1. شركة إنتاج الكهرباء SPE

2. فرع تسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE

3. فرع تسيير شبكة نقل الغاز GRTG

4. شركة توزيع الغاز والكهرباء G I S

• مديرية التوزيع:

هي احد فروع المجمع تقوم بتوزيع الطاقة الكهربائية و الغازية للزبائن و لزيادة فعاليتها وترسيخها أنشأت

شركة توزيع الكهرباء و الغاز أربع مديريات عامة للتوزيع على مستوى الوطن في:

_ توزيع الكهرباء و الغاز الطبيعي SDA :وتقوم بتوزيع هاتين المادتين على الجزائر العاصمة

_ توزيع الكهرباء و الغاز الطبيعي ناحية الشرق SDE : وهي موجهة لمنطقة الشرق الجزائري

_ توزيع الكهرباء و الغاز الطبيعي ناحية الغرب SDO : وهي موجهة لمنطقة الغرب الجزائري.

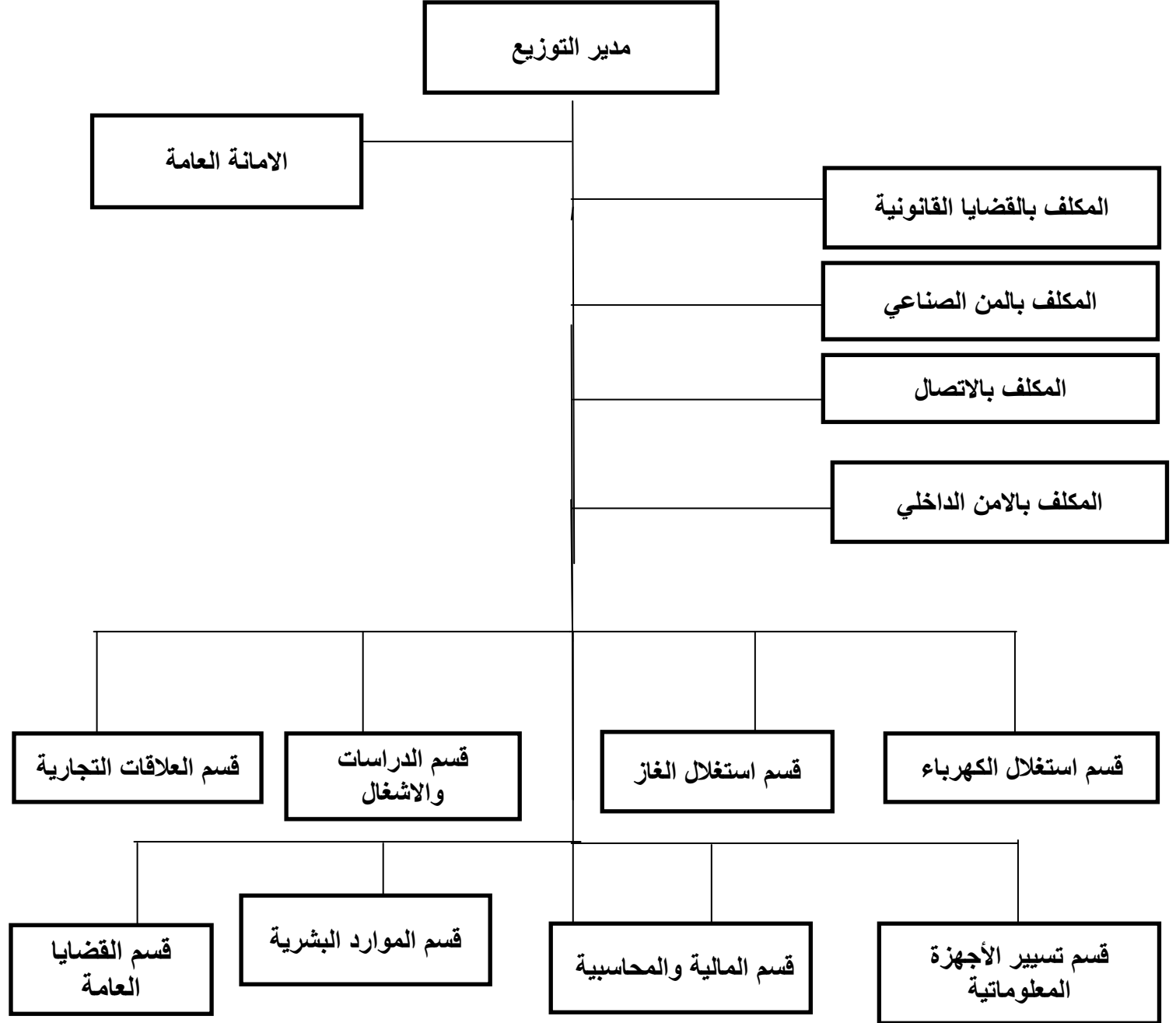
_ توزيع الكهرباء و الغاز الطبيعي ناحية الوسط SDC : وهي موجهة لمنطقة الوسط الجزائري

إن كل فرع من هاته الفروع يضم مجموعة من المديريات الجهوية التي تمثله في كل ولاية، بحيث نجد مثلا مديرية التوزيع بسكرة تابعة لمديرية التوزيع الوسط، إضافة إلى مديريات التوزيع الاحدى عشر الأخرى وهي : تمنراست، ايليزي، غرداية، ورقلة، وادي سوف، الأغواط، الجلفة، البويرة، المدية، تيزي وزو،البليدة. فكل المديريات الأخيرة المذكورة تنتهج السياسة التجارية لمجمع شركة توزيع الكهرباء و الغاز وخدمة المصلحة العمومية (النوعية و الاستمرارية في تقديم الخدمات)، كما تقوم شركة توزيع الكهرباء و الغاز بالعديد من المهام التي تتجلى أكثر في مهام ونشاطات أقسامها و مصالحها، مما يتوجب علينا عرض كل أقسام المؤسسة و مختلف مصالحها من خلال الهيكل التنظيمي لمديرية بسكرة.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز

تنقسم مؤسسة سونلغاز _ بسكرة _ إلى عدة أقسام و ينقسم كل قسم إلى عدة مصالح بهدف تنفيذ المهام المحددة:

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز مديرية بسكرة



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا عل وثائق المؤسسة

1. **مدير التوزيع** : يمثل مدير التوزيع قمة الهرم في المؤسسة وهو مكلف في حدود معينة بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وايصالها الى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف و النوعية الجيدة والاستمرارية في التقديم، و السعر المناسب.
2. **الأمانة العامة**: دورها التنسيق وتوزيع المراسلات و توجيهها بين الأقسام ومصالح الشرك.
3. **المكلف بالقضايا القانونية**:
_ يعد الممثل القانوني للشركة أمام القضاة (المحكمة ، المجلس القضائي ، المحكمة العليا)
_ يتابع تنفيذ القرارات القانونية.
_ يتكفل بكل القضايا القانونية مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات الشركة أو الشكاوي ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن.
_ يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية).
_ تنظيم المعلومات القانونية و تقديمها وقت الضرورة
4. **المكلف بالأمن و الوقاية**: يقوم بالمهام التالية:
_ إعداد مخطط الزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية.
_ تحضير اجتماعات لجنة النظافة و الأمن على مستوى المديرية.
_ السهر على تطبيق كل الإجراءات الوقائية في مجال النظافة و الأمن.
_ عداد الإحصائيات حول حوادث الغاز و الكهرباء مع المصالح التقنية.
5. **المكلف بالاتصال و الإعلام**: يقوم بالعديد من المهام نذكر منها ما يلي:
_ تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور و الزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة.
_ المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية .
_ اقتراح مواضيع الاشهار والاعلام حسب طبيعة المحلية .
_ ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال .
6. **المكلف بالأمن الداخلي**: يقوم المسؤول بالمهام التالية.
_ المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية .
_ تقديم تقرير دوري إلى المسؤولين حول الوضعية الأمنية للمديرية و مختلف وكالاتها.
_ إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر .

__ إعداد مخطط الأمن الداخلي بالتعاون مع المصالح الأمنية للولاية.

أولا :أقسام مديرية التوزيع:

1. قسم استغلال الشبكات الكهر بائية و الغازية:يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهربائية و الغازية،

الصيانة تطوير الشبكتين السابقتين، القيام بالأشغال تحت التوتر (الكهرباء).

2. قسم الدراسات و الأشغال: و أغلب مهامه بالميدان، له ثلاثة مصالح:

مصلحة الدراسات و الأشغال :تقوم بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع و المخططات.

مصلحة السوق و البرمجة:إنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر و البناء واستقبال مخطط التشفير الخاص

بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخصص السوق و البرمجة .مصلحة

تسيير الاستثمار ومن مهامها:

• تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ومتابعة تنفيذها.

• إنشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع التقنية و المالية.

• فتح واغلاق رخص البرنامج .

3.قسم العلاقات التجارية: يضم هذا القسم مجموعة وكالات تجارية : ثلاث منها داخل مدينة بسكرة

،طولقة ، سيدي عقبة ، أولاد جلال ، ويتكون هذا القسم من مصلحتين المصلحة التقنية التجارية : وهي

مصلحة مسؤولة على متابعة طلبات الزبون (التوتر المتوسط و الضغط المتوسط) ومختلف الوثائق

الخاصة باتصالات جديدة لزبون جديد أو إحداث تغييرات على مستوى الشبكة ، إضافة إلى فوترة كل

الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.

مصلحة الزبائن : تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم مثل فوترة وتحصيل الديون.

4.قسم تسيير الأجهزة المعلوماتية: يقوم هذا القسم ب :

• تسيير وصيانة العتاد المعلوماتي على مستوى المديرية و المصالح التقنية لها.

• تطوير المعلوماتية وطبع الفواتير الكهربائية.

• تحليل إحصائيات المشتريات و المبيعات.

5.قسم المالية و المحاسبية :ويقوم بعدة مهام أهمها:

• تحضير الميزانية.

• إعداد الجداول البيانية لحصيلة الأنشطة للمديرية.

- تسيير الحسابات البنكية و البريدية للمديرية.

6. قسم الموارد البشرية: يهتم بـ:

- تكوين الموظفين و تأهيلهم.
- تسيير الموارد البشرية , كالتوظيف، الحضور، الغياب، التكوين، العطل، الأجور.

7. قسم القضايا العامة: ومن مهامه:

- تسيير الوسائل المادية.
- مراقبة وتسيير النظافة و صيانة المقرات.
- تسيير بريد المديرية.
- السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة.
- تموين مختلف المصالح-الاهتمام بالمشتريات.
- تنظيم حضيرة السيارات كالتامين ، المتابعة ، الوقود.

ثانيا :الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المحاسبة و المالية

1. مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير: تقوم هذه المصلحة بإعداد الميزانية الافتتاحية والختامية :

__ تحسب الافتتاحية على أساس الاستثمارات حيث لكل استثمار مبالغ محددة أما أن تجاوز المبلغ

المحدد يستطيع هذه المصلحة بإضافة استثمارات مكملة

__ كما تقوم هذه المصلحة بمتابعة المشتريات و المبيعات الطاقة حيث تقوم بشراء الغاز واعادة

الكهرباء فتقوم هي بإنتاجها ثم إعادة بيعها

2. مصلحة الاستغلال و الارتباط و التحليل: يوجد بهذه المصلحة 3 محاسبين و مكلف بمتابعة الدراسة

و سنقوم بتعرف على المهام الموكلة لكل طرف من هؤلاء الاعوان

- المهام الموكلة للمحاسبين الثلاثة:

__ المحاسب الأول: هو المكلف بمعالجة حسابات الصندوق و بعد متابعتها و فحصها والتدقيق فيها

كاملة يقوم بتسجيلها محاسبيا (بالدفاتر) و آليا (بجهاز الحاسوب) مع العلم أن هذا المحاسب

يقوم كل شهرا بجرد حسابات الصندوق .

__ **المحاسب الثاني:** يقوم هذا المحاسب بالتكفل عمليات الاستثمارات الخاصة بالمقاولين ومتابعة مشاريعهم حتى يستوفون من المؤسسة.

__ **المحاسب الثالث:** يقوم هذا المحاسب بمراجعة أجور العمال و بالتريخ الضريبي زيادة على ذلك تحليل النتائج لوحدة و جمع العمليات المحاسبية و كما يقوم بتتبع الارتباطات بين الوحدات و جمع المعلومات المحاسبية إرسالها إلى المديرية العامة الموجودة بالبلدية كل اسبوع .

__ **المكلف بالدراسة:** يوجد واحد فقط بهذه المصلحة حيث يقوم بالمهام التالية:

1. يقوم بالمتابعة الإجراءات العمليات المحاسبية المتعلقة بالتخليص.

2. يقوم بتتبع عمليات البيع الخاصة بسونلغاز .

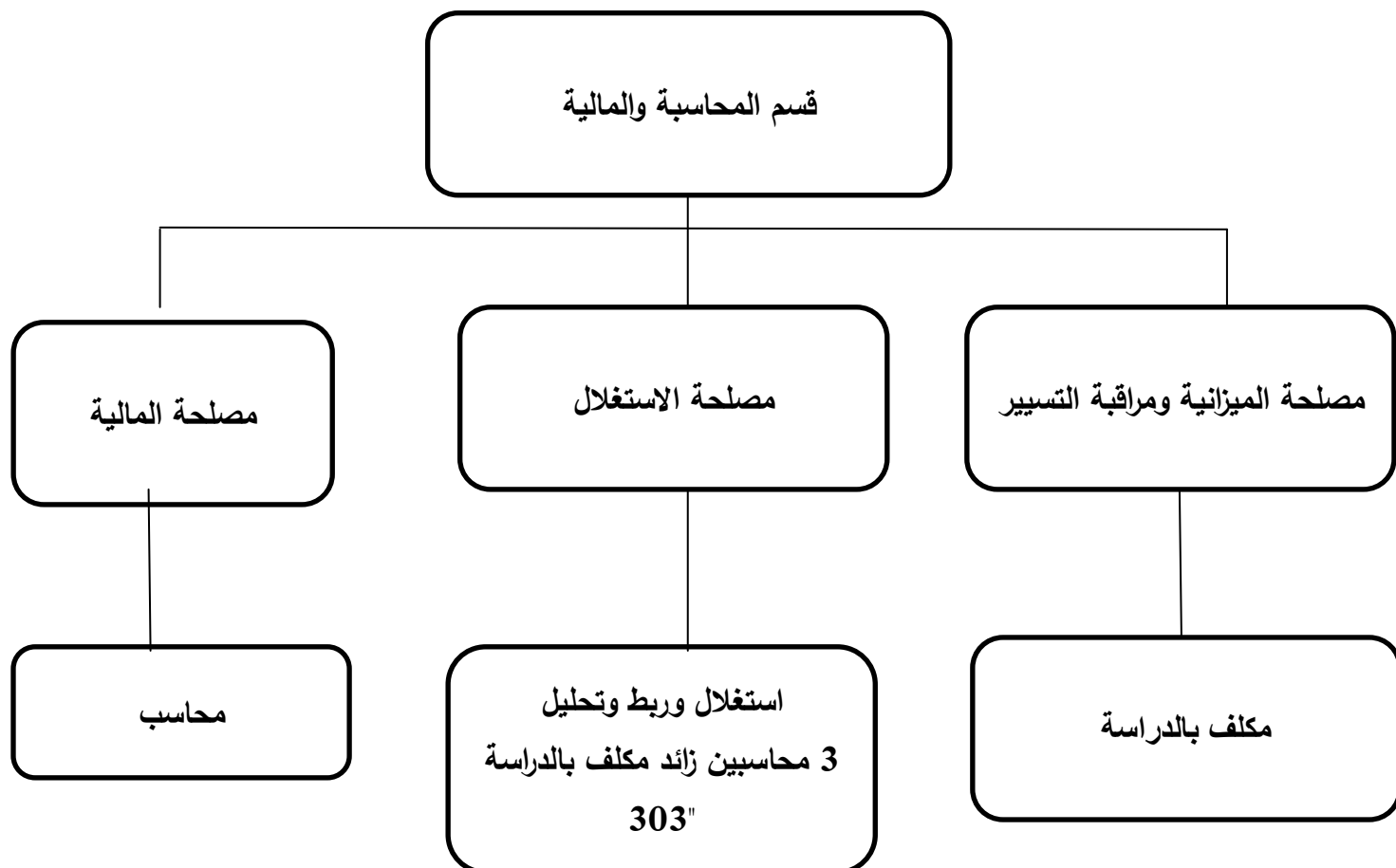
3. يقوم بالمقارنة الحسابات.

4. متابعة استثمارات المؤسسة.

3. **مصلحة المالية:** أما هذه المصلحة فتتمثل عمليات بأنها مكتملة للعمليات التي تقوم بها المصلحة الاستغلال و تتمثل مهامها فيما يلي:

- يقوم بدفع فواتير العملاء (مقاولين الموردين).
- دفع الضرائب.
- متابعة حركة الأموال بين المؤسسة و المقر الرئيسي عن طريق البنك أو البريد .معالجة الكشوفات البنكية والبريدي.

الشكل رقم (03) : هيكل قسم المحاسبة والمالية



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المؤسسة

المبحث الثاني: تحليل ميزانية مديرية التوزيع بسكرة

من خلال ما تقدم لنا من القوائم المالية الخاصة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بسكرة تم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنتي 2015/2014

المطلب الاول: اعداد الميزانية المالية

الميزانية المالية لسنتي 2015/2014

جدول رقم (03) :جانب الاصول

البيان	2014	2015
الاصول الثابتة		
فارق الشراء		
تثبيات معنوية		
تثبيات العينية		
الاراضي	14230359.24	896375.00
تجهيزات	5447317.14	781283.86
مباني	143 987 306,53	150395094.58
منشات تقنية ومعدات وادوات	8832854071.14	9181682453.04
تثبيات عينية اخرى	1940266620.47	2392598204.29
تثبيات جاري انجازها	7552803258.57	6441787051.66
تثبيات مالية		
سندات اخرى مثبتة	1433302.65	1344212.00
ضرائب مؤجلة على الاصل		
مجموع الاصول الثابتة	18491022235.74	18169484674.43
الاصول المتداولة		
الزبائن	1 552 772 966,42	1651663877.40

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة

345000.00	214680.00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
1461797697.36	1140759407.32	المدينون الاخرون
21351396.77	301617800.10	الضرائب
56611708.99	466126643.09	الخزينة
3 191 769 680,52	3 761 481 496,93	مجموع الاصول المتداولة
21361254354.95	503732.67 222 25	مجموع الاصول العام

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المؤسسة

جدول رقم (04):جانب الخصوم

2015	2014	البيان
		راس مال غير مطلوب
		علاوات واحتياطات
238654332.10	249575342.18	فارق اعادة التقييم
-1658427879.50	-1747308974.76	النتيجة الصافية
16469839146.00	16596929461.44	رؤوس اموال اخرى
		ترحيل من جديد
15050065598.60	15137169414.35	مجموع الاموال الخاصة
		الديون طويلة الاجل
		ديون مالية
102303718.50	113211179.79	الضرائب (مؤجلة ومرصود لها)

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة

		ديون اخرى غير جارية
5358838028.44	5121257912.90	مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
5461141746.94	5234469092.69	مجموع الديون طويلة الاجل
		الديون قصيرة الاجل
547069111.97	1289398251.09	الموردون والحسابات الملحقة
45606540.31	34343759.59	الضرائب
257371357.10	557123214.95	ديون اخرى
		خزينة الخصوم
850 047 009,38	1880865225.63	مجموع الديون قصيرة الاجل
21 359 910 142,95	503732.67 222 25	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المؤسسة

المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الاصول
91.54%	20371638507.0 4	الاموال الدائمة	83.10%	18491022235.7 4	الاصول الثابتة
8.46%	1880865225.63	ديون قصيرة الاجل	16.90%	761481496,933	الاصول المتداولة
100%	503732.67 222 25	مجموع الخصوم	100%	503732.67 222 25	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطلبة

جدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الاصول
96.02%	20511207345.5 7	الاموال الدائمة	85.06%	18169484674.4 3	الاصول الثابتة
3.98%	850047009,38	ديون طويلة الاجل	14.94%	3191769680,52	الاصول المتداولة
100%	21361254354.95	مجموع الخصوم	100%	21361254354.95	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطلبة

المبحث الثالث: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية

في هذا المبحث سنتطرق الى تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي ،

المطلب الاول: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

الفرع الاول: رأس المال العامل FRNG:

وسنتطرق الى مختلف انواع راس المال العامل

أ- حساب راس المال العامل الدائم

من خلال الاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2014-2015

جدول رقم (07): راس المال العامل الدائم من اعلى الميزانية

البيان	2014	2015
الاموال الدائمة	20371638507.04	20511207345.57
الاصول الثابتة	18491022235.74	18169484674.43
راس المال العامل	1880616271.30	2341719671.14

المصدر: من اعداد الطلبة

جدول رقم (08): راس المال العامل الدائم من اسفل الميزانية

البيان	2014	2015
الاصول المتداولة	3761481496,93	3 191769680,52
الديون قصيرة الاجل	1880865225.63	850047009,38
راس المال العامل	1880616271.30	2341719671.14

المصدر: من اعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول ان راس المال العامل موجب خلال السنتين مما يدل على ان المؤسسة لديها هامش امان وان المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية الدائمة اما اذا نظرنا من اسفل الميزانية فهذا يعني ان الاصول المتداولة قادرة على تغطية الديون قصيرة الاجل

ب- حساب راس المال العامل الخاص

جدول رقم(09): راس المال العامل الخاص

البيان	2014	2015
اموال خاصة	15137169414.35	15050065598.60
اصول ثابتة	18491022235.74	18169484674.43
راس المال العامل الخاص	-3353852821.39	-3119419075.83

المصدر: من اعداد الطلبة

نلاحظ ان قيمة راس المال العامل الخاص سالبة مما يعني ان المؤسسة على تمويل اصولها الثابتة من اموالها الخاصة وعليه يجب عليها الاعتماد على موارد خارجية وبالتالي فان المؤسسة لها تبعية لأطراف خارجية.

ج- حساب راس المال العامل الاجنبي

جدول رقم (10): راس المال العامل الاجنبي

البيان	2014	2015
ديون طويلة الاجل	5234469092.69	5461141746.94
ديون قصيرة الاجل	1880865225.63	850047009,38
راس المال العامل الاجنبي	3353603867.06	4611094737.56

المصدر: من اعداد الطلبة

نلاحظ ان قيمة راس المال العامل الاجنبي منخفضة مقارنة بالاموال الخاصة مما يعني ان المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الاطراف الخارجية في سياستها كما يمكنها هذا من الحصول على قروض اضافية بسهولة.

الفرع الثاني: احتياج راس المال العامل BFR:

جدول رقم (11) : حساب احتياج راس المال العامل

البيان	2014	2015
اصول متداولة-اموال الخزينة	3295354853.84	3135157971.53
ديون قصيرة الاجل-تبيقات مصرفية	1880865225.63	850 047 009,38
احتياجات راس المال العامل	1414489625.21	2285110962.15

المصدر: من اعداد الطلبة

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة

من خلال الجدول وبالمقارنة بين السنتين نلاحظ ان الاحتياج في راس المال العامل في تزايد وهذا راجع الى الزيادة في احتياجات التمويل معناه ان المؤسسة تغطي اصولها المتداولة بالديون قصيرة الاجل.

الفرع الثالث الخزينة TN:

جدول رقم (12): حساب الخزينة

البيان	2014	2015
راس المال العامل	1880616271.30	2341719671.14
احتياجات راس المال العامل	1414489625.21	2285110962.15
الخزينة	466126646.09	56608708.99

المصدر: من اعداد الطلبة

من خلال الجدول نلاحظ ان الخزينة في ارتفاع وعليه نستطيع القول ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال والفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

الفرع الاول: نسب التمويل

جدول رقم (13): نسب التمويل

النسب	العلاقة	2014	2015
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة /الاصول الثابتة	1.101	1.128
نسبة التمويل الخاص	الاموال الخاصة/الاصول الثابتة	0.81	0.82
نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة/مجموع الديون	2.127	2.384

المصدر: من اعداد الطلبة

-نسبة التمويل الدائم: نلاحظ ان النسبة تفوق الواحد وهذا يعني وجود راس مال عامل موجب ويعني كذلك ان المؤسسة تحقق توازن بين التمويل والاستثمار.

-نسبة التمويل الخاص: نلاحظ ان النسبة اقل من الواحد مما يعني ان المؤسسة لا تستطيع تمويل اصولها بواسطة اموالها الخاصة مما لا يسمح للمؤسسة بالحصول على قروض اضافية بسهولة.

-نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ ان المؤسسة سجلت خلال السنتين نسبة فاقت النسبة المرجعية وهذا يعني ان الاموال الخاصة في المؤسسة تساوي ضعف الديون او اكبر مما يجعل المؤسسة لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض.

الفرع الثاني: نسب السيولة

جدول رقم (14): نسب السيولة

النسب	العلاقة	2014	2015
نسبة السيولة العامة	اصول متداولة/ديون قصيرة الاجل	2	3.76
نسبة السيولة المختصرة	الاصول المتداولة-المخزونات/ديون قصيرة الاجل	1.99	3.75

المصدر: من اعداد الطلبة

-نسبة السيولة العامة: من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة السيولة العامة تراوحت بين 2 و3.76 مما يعني ان وجود فائض في الاصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الاجل.

-نسبة السيولة المختصرة: من خلال الجدول نستطيع القول ان المؤسسة قادرة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها، دون اللجوء إلى قيم الاستغلال، و القيم القابلة للتحقيق.

خلاصة الفصل:

من خلال القيام بتحليل وتشخيص الوضع المالية للمؤسسة، باستخدام ادوات التشخيص المالي تبين وبشكل واضح اهمية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسة، لأنه تقنية هامة ومساعدة للمسؤولين في فهم وضعية المؤسسة وخاصة لمتخذي القرارات, لأنه يساعدهم على تحديد البديل الافضل للمؤسسة. ومن الدراسة نستطيع القول ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة خلال فترة الدراسة (2015/2014) وذلك بتحقيقها لخزينة موجبة ما يعني مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها، اما اذا نظرنا الى التحليل بواسطة النسب فنلاحظ من خلال النتائج ان المؤسسة لها القدرة على سداد التزاماتها وذلك راجع الى ان الاصول المتداولة اكبر من الخصوم المتداولة، وان المؤسسة تمتاز باستقلالية مالية. وبهذا نستنتج ان التشخيص المالي اداة مهمة في ترجمة حالة المؤسسة ومستواها في المحيط الذي تتواجد في

خاتمة

ان التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية مستعمل بجدية لما له من اهمية بالغة ، و لهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة ، فالتشخيص المالي يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الاهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الانحرافات ان وجدت . كما انه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي ، ويعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض . وعليه فقد زادت اهمية التشخيص المالي . خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق ، حيث لا يوجد هناك تدعيم من طرف الدولة للمؤسسة . فالمؤسسات مطالبة بالمسايرة و الحرص على الاداء الحسن ، و ذلك باهتمامها على استخدام الطرق العلمية للتشخيص المالي و الاستغلال الجيد للأموال من طرف المحلل المالي.

من خلال الدراسات النظرية و الميدانية تبين ان التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، و قد تم اسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة، وذلك بتحليل الميزانية المالية لسنتي 2014-2015 بواسطة المؤشرات والنسب المالية وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج سنوردها في ما يأتي :

1. على مستوى الجانب النظري

- يعتبر التشخيص المالي المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة ،
- يلعب التشخيص المالي دورا مهما في معرفة نقاط الضعف والقوة لدى المؤسسة وذلك بواسطة تحليل توازنها المالي،
- يعتبر التشخيص المالي خطوة مهمة في اتخاذ قرار المؤسسة ،
- يعتبر التشخيص المالي اداة هامة في ترجمة بشكل دقيق لحالة المؤسسة ومستواها في المحيط الذي تتواجد فيه

2. على مستوى الجانب الميداني

- من خلال سنتي الدراسة 2014/2015 نجد ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة لاستخدامها الامثل لمواردها وحسن تسييرها ،
- نلاحظ ان المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية ،
- المؤسسة لها القدرة على تسديد كل التزاماتها،
- المؤسسة تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية المتاحة والتي هي في تطور مستمر،

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. حنفي عبد الغفار . (2004). أساسيات التحليل المالي ود ارسه الجدوى. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر .
2. عقل مفلح . (2011). مقدمة في التحليل المالي. عمان: دار المستقبل للنشر، عمان .
3. ولد عبد الجليل لشيخ . (2008). دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية. الجزائر، الجزائر.
4. ابراهيم الخلوف المكاوي. (2001). ادارة الاداء باستخدام بطاقة الاداء المتوازن. عمان الاردن.
5. ازمو رقية - كريم نسرين. (2018). دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. البويرة.
6. الياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي. الاردن.
7. بلعدل ياسين - بوعزيز محمد. (بلا تاريخ). دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية. البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج.
8. جليد عبد الله الياس. (2019). دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية . مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس.
9. جليلة بن خروف . (2009 2008). دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات . يومرداس .
10. حياة حمايزية. (2013). أهمية التشخيص الاستراتيجي في دخول الأسواق الدولية. أم النواقي.
11. حياة نجار. (2016). محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية. جامعة محمد الصديق بن يحيى.
12. خالد بن هدي. (2016). دور التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية. مغنية، العلوم الاقتصادية، الجزائر.
13. ديدوري لحسن. (2015). التشخيص المالي. بسكرة.
14. رقية ازمو ، و نسرين كريم. (2017). دور التشخيص المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية . البويرة .
15. زولبخة سلطاني . (2016 2015) . دروس التحليل المالي . يومرداس .
16. سماح صولة . (2017 2016). محاضرات في تشخيص المؤسسة. بسكرة.
17. سماح صولح. (2017 2016). محاضرات في تشخيص المؤسسة. بسكرة: جامعة محمد خبضر بسكرة.
18. سماح صولح. (2017 2016). محاضرات في تشخيص المؤسسة. بسكرة.
19. صابر تاج السر محمد و عبد الرحمان الكنزي. (2010). التحليل المالي: الأصول العلمية والعملية. السعودية: دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
20. عادل عشي. (2002). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. بسكرة.
21. عبد الغني دادن. (2006). قراءة في الاداء والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث. الجزائر.
22. عبد الوهاب جبين. (2009). تقييم الاداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف. سوريا : جامعة سانت كليمنتس العالمية.
23. عبدالله علي خلف ، و وليد ناجي الحياي . (2015). التحليل المالي للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات. عمان، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.
24. عدنان تابه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي. (2007). التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة). الجازوري.
25. عدنان تابه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي. (بلا تاريخ). التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة). الجازوري .
26. علاء فرحان طالب، و ايمن شبحان المشهداني. (2001). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
27. عمير عبد القادر ، علالي محمد. (2017). دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
28. فاطمة علاق . (2015 2014). دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة. 52. الوادي.
29. مبارك لسوس. (2004). التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

قائمة المراجع

30. محمد الصيرفي. (2014). التحليل المالي " وجهة نظر محاسبية إدارية ". القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع .
31. محمد الكرخي. (2005). تقويم الاداء باستخدام النسب المالية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
32. محمد محمود الخطيب. (2010). الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
33. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور. (2005). التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات ". عمان : دار وائل للنشر.
34. ناصر دادي عدون. (1999). تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الادارة المالية. الجزائر: دار المحمدية العامة.

الملاحق